العفوي على الصمود في وجه قوى العدو المنظمة واستعداده المستمر تظل محدودة بسقف لا يمكن تعدّيه من نواحي مختلفة، كالقدرة على الاستمرارية في الحركة والانتشار في المكان والتنسيق العام بين القوى الفاعلة والحيطة للمفاجآت التي قد تطرحها تطوّرات لم تكن في الحسبان. وجدير بالذكر، في هذا الموضع، ان أصواتاً كثيرة تساءلت خفية، أو جهاراً، عن مدى وجود تخطيط مسبق للانتفاضة داخل الارض المحتلة، وعلاقة منظمة التحرير في الخارج بها. وقد جاء الردّ المناسب على هذا التساؤل من خلال استمرار الفعل الثوري، والاعلان عن الولاء الجماهيري للمنظمة، والقدرة على الصمود الممتد والانسجام بين برامج الانتفاضة وبرامج المنظمة. وبمرور الوقت، خفتت أصوات المتسائلين، ثمّ صمتت، ولم يعد هناك من يشكك في وجود خطة مسبقة لحركة الانتفاضة ومسارها، أو في علاقة المنظمة بها.

كذلك، يلاحظ ان ثورة العام ١٩٣٦ اندلعت في وقت افتقد المجتمع الفلسطيني للنظرية الثورية وللتنظيمات الجماهيرية الواسعة الثابتة[٦٦]، باستثناء الاحزاب الفلسطينية التي كان جلّها ضعيفاً، ويقوم على أسس شخصية، أو عشائرية، ومصلحية محدودة. أمّا الانتفاضة، فقد جاءت بعد تطوّر الجوانب الفكرية والنظرية والأطر التنظيمية للشعب الفلسطيني، على الرغم من قسوة الظروف. وهنا، يجب تثمين الجهد التنظيمي والمؤسس لمنظمة التحرير الفلسطينية ومختلف فصائل الثورة الفلسطينية، طوال ربع القرن الماضي، حتى ان المرء تساوره الشكوك تماماً في امكان قيام الانتفاضة على هذا النحو قبل عقدين، أو عقد واحد، من السنين؛ او، بكلمات أخرى، قبل وصول الأطر النظرية، أو التنظيمية، للشعب الفلسطيني داخل الارض المحتلة، وخارجها، الى ما هو عليه الحال في الوقت الحاضر. من ناحية أخرى، يبدو درس العام ١٩٣٦ ماثلاً، على الصعيد الفلسطيني، في الجانب المتعلق بأسلوب النضال الذي سلكته الانتفاضة. اذ يلاحظ تغلّب انماط النضال المدني المصحوبة بأقل القليل من النضال المسلّح، بما يتناسب والدراية بطبيعة العدو، وعقيدته الحاكمة، وأبعاد النضال المدني واهميته في هذه الحالة. فالصهيونية عقيدة سياسية تقوم على العنف اللامحدود. ولن تتورّع سلطات الاحتلال الاسرائيلي عن اللجوء الى أقسى ردود الفعل، بما في ذلك نموذج الابادة، أو الطرد الجماعي، وايقاع أفدح الخسائر في الارواح بين أبناء الارض المحتلة، في حال الشروع في الصدام المسلّح المفتوح من جانبهم. ان موازين القوى مختلّة تماماً لصالح العدو داخل فلسطين المحتلة؛ ولذا، فمن الأنسب انتهاج النضال المدني، طالما كانت شروط العمل المسلّح مفتقدة على هذه الساحة في وقت معيّن[٦٧]. وبالطبع، لا يعني ذلك القول ان موازين القوى كانت اكثر اتزاناً مع التحالف الاستعماري البريطاني ـ الصهيوني حين انتهج ثوار العام ١٩٣٦ النضال المسلّح، بل يعني، ضمن معان أخرى، ان الجانب الفلسطيني قد راعى، في نموذج الانتفاضة، هذا الخلل بصورة أكبر. وفي ذلك، ذكر بعض المؤرخين «ان الفشل الذي مُنيت به الثورة الفلسطينية، أواخر الثلاثينات، يعود، مع اسباب أخرى، الى فقدان توازن القوى تماماً بين الفلسطينيين وأعدائهم»[٦٨].

على الصعيد العربي القومي، لقد كان التدخل العربي الرسمي لانهاء اضراب ١٩٣٦ نقطة التحوّل على طريق تعريب قضية فلسطين. وفي الحقيقة، فان الحركة الوطنية الفلسطينية قد سعت، منذ مطلع الثلاثينات، الى الاحتماء بالحركة العربية، التي ارتبطت بها قبل الحرب العالمية الاولى، ولكن دون وعي بأن الحركة العربية قد ضعفت تماماً، وحلّت محلها حركات قطرية تحكمها مصالح جزئية ضيّقة، تسعى الى تحقيقها من خلال القوى الاستعمارية، لا في مواجهتها[٦٩]. وقد سبقت الاشارة الى انه عادة ما يُقوِّم الفلسطينيون الدور العربي الرسمي ضمن مسار ثورة العام ١٩٣٦ بصورة